نحو عبد الرحمن المكودي بين اللّوازم العلميّة والخصائص التّعليميّة (قراءة في شرحه على الألفيّة)

Towards Abdul Rahman Al-Makoudi Between Scientific Supplies and Educational Characteristics (Reading in his Explanation on the Millennium.

د. بوهنوش فاطمة‡

تاريخ الاستلام: 2019.10.11 تاريخ القبول: 2020.07.20

الملخص: تعدّ الشّروح النّحوية عند المغاربة نشاطا علميا مختلفا، إذ تميّز هذا النّشاط بخصوصيات المساعدة في الفهم والتّمكن من التّحصيل في عصر انتقلت فيه المؤلفات النّحويّة من البسط إلى الاختصار، فكان لزاما أن تقع الشّروح موقع المصنفات النّحوية القديمة، لما عرفته من إقبال من قبل الدّارسين.

وشرح المكودي واحد من شروح ألفية ابن مالك، راعى فيه حسن التّقديم والعرض والجمع، من خلال تماهي المؤشرات العلمية والخصائص التّعليمية في شرح مختصر قدّم خلاصة وافية في علمي النّحو والصّرف.

الكلمات المفتاحية: المتن، الشّرح، المقوّمات العلمية، الخصائص التّعليمية.

Abstract: The grammatical commentaries of Moroccans are a different scientific activity, characterized by the characteristics of helping to understand and be able to achieve in an era in which the grammatical literature moved

‡ **جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، البريد الإلكتروني:**
bouhennouche1979@gmail.com (مؤلّف مرسل)

from the numerator to the abbreviation, it was necessary for the explanations to fall the site of ancient grammatical works, because of the popularity of learners.

Al-Makoudi explained one of the explanations of the millennium of Ibn Malik, in which he took good care of presentation, presentation and collection, by identifying scientific indicators and educational characteristics in a brief explanation that provided a compendium in the science of grammar and morphology.

Keywords: Metn, explanation, scientific elements, educational characteristics.

1- **مقدمة:** لقد حرصت المدرسة المغربيّة على استقلالها الفكري والمنهجي وعلى تقوية اتصالها بالمشرق حينما تطلّعت إلى الأفق الثقافي عن طريق الرّحلات إلى أقاليم البصرة والكوفة وحواضر العراق والشام ومصر، ما جعلها مدرسة نحويّة تحاكي ذلك التنّوع العلمي في جانبه اللّغوي، وتعود بموارد نحوية مختلفة إلى بيئة المغرب العربي، لذلك نرى أنّها مدرسة نشأت واستمرت بفضل جهود علمائها الذين أسهموا في إشعاع النّشاط النحوّي وتقريبه للمتعلمين، في شكل منهج كان أقدر على تبسيط المعارف واختصارها، كما تشهد لذلك حركة التأليف التّي عرفها عصر الانفتاح العلمي، حتّى سميّ بعصر الشروح.

ففضل إذاعة الشروح عند المغربيين واضح الغرض، بيّن المسلك بما يحتاج إليه المتعلّم من تفسير وتعليق، وآية ما نشير إليه ما اشتهر به أبوزيد عبد الرحمن بن صالح من المكوديين في تيسير تعليم النّحو بدقة وإحكام بالغين ليكون بذلك شارحا موجزا على مبادئ فن تعليم العربية.

وهذا بعض ما تنوء به الشروح النّحوية من مقاصد، والتي اتضحّت في محاولاتهم العلمية، وفيما وضعوه من حواش وتقريرات بلغت قوة الإحكام وحسن الإظهار لكلّ ما يحيط باللّغة، يضاف إلى ذلك كلّه أنّ هذا الطابع التألي كان

مطلبا تعليميا لم يعجز عنه المغاربة من العلماء، وهو أمر طبيعيّ اقتضته المعطيات العلمية التي وصلت إليها علوم اللّغة ولا سيما النحو.

وعلى هذا يتضح أن الإٍقبال على طريقة الشرح ضرورية لدرجة الإطباق التام على هذا النوع من التصنيف، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن كيفيات التمييز بين مستويين من التأليف ظهر على أساسهما الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، إظافة إلى معرفة محيط شرح المكودي على الألفية، فهل التزم بإيراد القواعد كلها نشرا وحشدا أم اقتصر على أهمها شرحا وبسطا؟ وهل للمطالب التعليمية المرفقة في شرحه أسعفته على تعليم مبادئ علم العربية بأدق ما فيه من مسائل وأحكام؟ وما هي حدود الشرح من حيث الفرادة والتميز؟

2- المنجز النحوي بين المطولات النحوية والمختصرات التعليمية: لقد شهدت حركة التأليف النحويّ صراعا كبيرا بين اتجاهين، تمكنا من الظهور والتدرج منذ العصور الخالية وبطريقة إبداعية مميّزة، أدّت إلى وجود مطولات نحوية ناضجة ومختصرات تعليمية واضحة، وسارت حركة التأليف بخطى سريعة على أيدي الأئمة الذين اشتغلوا بعلم النحو تمهيدا وتعليما، حيث ارتبطت المطولات بالتفسير العلمي للظواهر، وبالجمع الحصيف للمادة دون شرح أو تفصيل، لذلك كان هذا النوع من التأليف لا يقبل عليه "إلاّ من شبّ عن الطوق علما، وأراد أن يبلغ من النحو شأوا فيقتعد غاربه ليكون به صاحبا ولصناعته محترفا"[1]. وقد بدأ هذا النوع منذ سيبويه والمازني والمبرد وغيرهم، حيث كان النحو علميا خالصا لا يفيد إلاّ للتخصص وهو النمط النّظري في اللّغة بحكم الجمع والاستقراء والتصنيف والتقسيم والتّجريد، ولهذا لا تقوم المطولات بالشرح والتوضيح على النحو الذي يساعد على تكوين الملكة اللّغوية، وإنّما تصف المنطوق وتؤسس له لتنتهي إلى ضبطه على كثرته، وقد ساعد على الإطالة في جمع القواعد وتقرير الأحكام رغبة المصنفين في الإلمام بالمبادئ والأسس والأصول التي تبنى عليها علم النحو.

أمّا المختصرات التعليمية، فهي الموجهة للمتعلمين على اختلاف مستوياتهم تنشر القواعد بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد والحشد، ولا يخفى على من تمرس بقراءة المختصرات هذه الحقيقة، ولهذا نجد المختصرات تؤدي دورها في التقريب والتوضيح لما هو غامض وبعيد من موضوعات النحو المختلفة "يستوي في ذلك ما طال منها وما قصر، يلتقي في هذه الغاية ما عني منها بأدق ما فيه من القضايا، وما اقتصر منها على ذكر الضروري الذي يوشك أن يكون بدهيا منه"[2]. والجدير بالذكر أنّ معرفة سلوك اللغة ضروريّ للمتعلم على اختلاف المصنفات في "(كم) المادة العلمية، أو في (منهج) تحليل هذه المادة، أو في (الشكل) الذي تقدمها فيه، ولكنّها في النهاية تتفق في أنّها –على اختلافها–قد صنّفت بغية (تعليم) النحو للدارسين على تعدد اهتماماتهم واختلاف مستوياتهم"[3]. ولهذا نلحظ أنّ المقدرة العلمية عند النحاة تختلف في التصنيف، وهو أمر لفت الانتباه في تلك العصور إلى درجة "تفاوت كتبهم بين وجيز ووسيط وبسيط، وكان لهم إلى هذه المسحة سمّة أخرى في تأليفهم، وهي تعليق مؤلف لاحق على كلام سابق بالإيضاح له والتوسّع في مسائله"[4].

ووعيا منّا بأهمية تعليم النحو منذ نشأته حتى يومنا هذا، حسبنا أن نذكر بعض المصنفات التعليمية التي حظي بها التراث النحوي وكانت معينا علميا طيّبا:

1–مقدمة في النحو لخلف الأحمر البصرّي (ت 180هـ).

2–مختصر نحو المتعلمين للجرمي (ت 225هـ).

3–الموجز الصغير لابن السّراج (ت 316هـ).

4–التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ).

5–الإيجاز في النحو للرماني (ت384هـ)[5].

ونجد إلى جانب ما تضمنته هذه المصنفات المختصرة من أحكام تفصيلية وأصول كلية المتون والشروح أهمّها[6]:

1-ألفية يحي بن معط (ت 628هـ).

2-نظم الكافية، ابن الحاجب (ت 646هـ).

3-الكافية الشافية والخلاصة المشهورة بالألفية، ابن مالك (ت 672هـ).

4-الأجرومية، ابن أجروم الصنهاجي (ت 723هـ).

وقد أودع ابن مالك في ألفيته خلاصة الكافية الشافية من نحو وصرف بأسلوب عذب سلس يسهّل الحفظ والنقل على الرغم من أنّ سبق النظم كان لابن معطي، يقول ابن مالك في الفيته[7].

وَتَقْتَضِي رِضَا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةِ أُلْفِيَّةِ اِبْنِ مُعْطٍ

وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

وَاللهَ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَه لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخرة

ومن شرّاحها نذكر[8]:

1-المؤلف وابنه بدر الدين محمد.

2-ابن هشام الأنصاري (ت761هـ).

3-بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل (ت 769هـ).

4-أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوديّ الفاسيّ (ت 807هـ).

5-نور الدين أبو الحسن علي المشهور بالأشموني (ت 929هـ).

3-الشروح النحوية تجربة تعليمية مستمرة: الشروح النحوية منجزات تعليمية رائدة، تتوخى التوضيح والتطهير للمادة بأسلوب يرفع أستار الغموض والإبهام، لذلك فهي تنأى عن الإثارة العقلية، لترفع القواعد من الجمود إلى الشرح، فكانت بذلك قواما علميا نافس أعمال كبار المشرق زمنا طويلا.

وعلى أساس الشروح، عرفت بلاد المغرب نهضة نحوية مزدهرة بعد رحلات علماء الأقاليم إلى المغرب العربيّ، فقصدوا فاس ومكناس، تلمسان، وبجاية وتونس وغيرها من الأماكن التي كانت مقصد العلم والتعليم[9]، واختار علماؤها الشروح والتسهيل في التحصيل، وقد انطلقت هذه " الومضة من ينابيع فاس

وكانت ثمرة تجربة تربوية عريقة، إذ لا ننسى أنّ هذه المدينة كانت معقل مدرسة أبي الطاهر المعروف بالخدبّ، وتخرج فيها ابن خروف، وامتدت إليها تعاليم أبي موسى الجزولي المراكشي وابن أبي الربيع السبتي، قبل أن يغرس فيها المكودي مدرسة ابن مالك التي عرفت تأصلا وترسيخا بين أساطين جامع القرويين"[10]. ومن هنا تبدو حصافة المغاربة في تأكيد أهمية التّعليم عن طريق الشرح والبسط، حتى بلغ من عناية بعضهم إلى أن نقلوا خبرات المشارقة إلى متعلّميهم، وأظهروا قدرتهم على تفسير ما استغلق من المسائل في كتب السابقين ومدى ملاءمتها للمستوى التعليمي، وهذا ما يؤدي إلى القول إنّه " ما من (مدرسة) من مدارس العالم الإسلامي إلاّ واجهت على نحو أو آخر قضية تعليم النحو العربي وحلّت بصورة ما مشكلات هذه القضية"[11].

فالشروح النّحوية تجارب تعليمية هادفة، دأب على القيام بها المغاربة والأندلسيون، فلذلك تعد خطوة حميدة في تاريخ النحو، نابعة من الدور الذي تؤديه في مقدرتها على رفع الصعاب الجوهرية واشكال القصور في الفهم، اذ بلغت مستوى من النضج في تناول الموضوعات النحوية على الطريقة التسييرية بالقدر الذي جعلها تحرص على كيفيات استيعاب هذه الموضوعات.

4-مواصفات الشرح النحوي عند عبد الرحمن المكودي:

4-1-شخصية عبد الرحمن المكودي في الميزان النحوي: أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي النّحوي الفاسي الشهير، المعروف بمؤسس مدرسة بن مالك في المغرب، أخذ عن المشارقة كتاب سيبويه ودرسه في فاس، كما أقرأ ألفية ابن مالك بها، ثم وضع شرحا لها في عصر ازدهرت فيه الحركة الفكرية بالمغرب[12].

من آثاره: شرح الألفية الذي يعنينا، ونظمه الذي يعرف بالبسط والتعريف في علم التصريف، والمقصورة في مدحه عليه الصلاة والسلام، وعهدة البيان في معرفة فرائض الأعيان[13].

وقد ظل شرحه للألفية في المغرب الكتاب المعتمد في التدريس، والمرجع الأول في التصنيف، ذا شهرة كبيرة، تعود إلى خصوصية البناء المنهجي الذي أسعف الشارح، فجمع بين دقة الاختصار وبراعة الإيضاح[14].

4-2- **في طريق الشرح ومواده:** من المؤكد أن شرح المكودي على الألفيّة من الشروح التي حظيت بالعناية، قدّمه مختصر المادة، وافي الأغراض، ضمنه قواعد النحو والصرف، وهو كثير الفوائد، عظيم المطالب، كما يقول الشارح في مقدمة الشرح: "فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لابد منه ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادي ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها طلب مني أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبته إلى ما اقترح علي، وأسعفته بما أمل لدي"[15].

وهكذا بدا شرح المكودي أكثر وضوحا، وهو شرح كان قد شاع عند أغلب المغاربة والمشارقة في عصره حتى عرف الناس قدره، فاستفادوا منه، وعولوا عليه، خاصة ان للشرح خطة ثابتة تميل إلى طبيعة المادة المنظومة، وفق الأبواب التي ساقها ابن مالك، فهو يورد المتن ويردفه بالشرح مباشرة دون أن يعمق الذكر في الخلافات النحوية، ويأتي الشرح في عمومه مدعوما بالشواهد والحجج النقلية التي تقيد بها الشارح، لذلك نراه في شرحه ميسرا، مظهرا مستوفيا لوازم الشرح والتعليق، وكذلك طريقته في إيراد الأدلة، والقائمة على صحة ما ينقل حتى يصل بها إلى تأكيد الحكم وتثبيت القاعدة.

والحق أن الشرح يبدأ بمداخل نحوية كبرى تعوّد على الاستهلال بها نحاة القرون المتأخرة، هي نوع من المقدمات التي تمهد لمبادئ علم النحو، وما نظن

أحدا من المتأخرين قد شذّ عن هذا العرف المنهجي، كالحديث عن الكلام وما يتألف منه، والمعرب والمبني، والنكرة والمعرفة، وهذا كله تمهيد للمباحث النحوية التي ساقها المكودي في شرحه كباب الابتداء وما يتصل به والفاعل والفعل وما هو أدخل فيهما ثم التوابع فالأساليب، لينتهي إلى مسائل الصرف وما يحيط بها فيخصها بالشرح والتفسير ...، على أننا نستطيع القول بأن لكل من النحو والصرف مكانا خاصا به في الشرح تمييزا لمباحث الدرسين.

فمادة الشرح في النحو والصرف، وهما محور العمل اللغوي في الكتاب، إذ الواضح أن المكودي تدرج في موضوعتهما، وقد قصد التدرج في التحصيل والإثارة في الاستيعاب بأسلوب قائم على الإيجاز والإكثار من الشواهد مع مراعاة الترتيب والربط بين الأبواب، لذلك فلا نحتاج إلى تأكيد أهمية البناء الفني للمسائل النّحوية والصرفيّة.

وقد كانت عناية الشارح بتوزيع المادة توزيعا دقيقا، يقرب معاني النحو في الأفهام بانتظام ويسر، متبعا في ذلك نهج الناظم في ترتيبها ونشرها، فهو يسوق القاعدة ثم يصلها بالنص من القرآن الكريم والشعر القديم على سبيل الاستشهاد.

وبهذا فكتاب المكودي يتكون من متن وشرح له، فالمتن يبدأ بقوله: (ثم قال، وأشار بقوله)، والشرح بقوله (يعني أن...). من ذلك: "ثم قال:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وُصفْ

يعني أن اسم الفاعل يأتي معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور، كقول الشاعر:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنُهَا فَلَمْ يضِرهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ.

أي: كوعل ناطح"[16].

وهكذا نجد القاعدة مدعومة بالراقد، لذلك شكل الرافد النصي سندا قويا في الشرح، حيث بلغت الشواهد القرآنية حوالي (203) شاهدا، كما لا يخص ذكر نسبة من النصوص الشعرية وصلت إلى (178) بيتا، وإن كان قد أغفل إسناد

الشواهد إلى أصحابها، فلم يورد أسماءهم إشارة منه –ضمنا– إلى أن هذه النقول حجج ثابتة على ما تتضمنه من ظواهر، وهذا أمر طبيعي "إذا ما نظر إليه في ضوء المعطيات العلمية للمرحلة التي نشأت فيها علوم العربية ولا سيما النحو، فقد رافقت ظهور هذه العلوم ظهور علوم دينية كان الشعر سندها الأول، فكان طبيعيا أن يكون للشعر هذا الأثر في بناء القواعد النحوية"[17].

ومهما يكن الأمر، فإن للمكودي فرادة في معالجة المسائل النحوية بأصول منهجية واضحة، اتضحت على أساسها بعض الخصائص:

1–القدرة على التوضيح، وهذه من أساسيات النظر النحوي عند الناظم أيضا فقد قام منهجه "على الإيجاز والاختصار اللذين هما من طبيعة النظم العلمي وغاياته"[18]، هذا فضلا عن اعتماده على شواهد من القرآن الكريم والشعر العربي القديم وبعضا من الأحاديث المطهرة، وكثير من الأمثلة المصنوعة.

2–الاستهلال بالمتن بقصد حفظه وتوضيح غوامضه وتيسير مصاعبه وذلك بالشرح والتعليق.

3–تقديم الشرح للمسائل وتقويتها بالاستشهاد والتمثيل.

4–اهتمامه بإعراب الشواهد وبيان غوامضه ودقائق أحكامه.

5–نقله لآراء بعض العلماء، البعيدة عن التعقيد، حتى تكون صفوة الشرح أوفى وأوعى لدى المتعلم.

5–مقولة الشرح النحوي بين المقومات العلمية والخصائص التعليمية:

جدير بمن تاقت نفسه إلى علوم اللغة أن يعتكف على قراءة كتب السابقين الأوثق مصدرا للمادة والشواهد، وقد أقبل المكودي على ذلك، فأوضح واختصر وعلق، وكثر منه ذلك حتى أظهر قدرته على العناية بالمادة في مظانها من: قواعد، وتعريفات، وتقسيمات وتأويلات، كما دفعه الشرح إلى مراعاة خصوصية الأداء التعليمي من إعراب وتوجيه وتفسير...، وهذه مؤشرات استمرت في المصنفات منذ ذلك الوقت.

5-1-مقومات المادة العلمية في الشرح: معلوم أن من عادة الشراح التقيد بالمتن في عرض القواعد ونشرها، ومع ذلك فإن طريقة عرضها تكون وفق ترتيب الموضوعات برؤية منهجية خاصة تربط بين الأبواب دون أن تتوه في الجزئيات وهذه واحدة من أساسيات شرح المكودي، إذ نجد العمل النحوي مشدود وفق مقولات العامل من حيث دراسة الصور التركيبية وبيان الحالة الاعرابية، وفي ضوء هذا التصور تأكد أن "قيام الكتابة النحوية فيما بعد على الإعمال أمر لا يجوزه دليل، ولا يفتقر إلى مماحكة في إثبات الحجج"[19].

وهذه الأهمية للعامل تظهر في كيفيات تبويب موضوعات النحو في الشرح والتي قسمها إلى:

1-المقدمات النحوية: وتشمل الموضوعات التمهيدية الثلاثة:

- تحديد مدلول الكلمة وتبيان أنواعها وعلامات كل نوع، ثم الكلام والقول؛
- تحديد مدلول الإعراب والبناء وما يلحق بهما من علامات وأحكام؛
- دراسة النكرات والمعارف.

2-الأبواب النحوية حسب الحالة الإعرابية:

- الابتداء وما يلحق به من النواسخ الفعلية والحرفية؛
- الفاعل ونائبه؛
- المفعولات وأحكامها؛
- المنصوبات الأخرى (الاستثناء، الحال، التمييز)؛
- الجر وما يتصل به (الحروف، الإضافة)؛
- إعمال المصدر وما ينوب عنه؛
- الأساليب النحوية (التعجب، المدح والذم، النداء، الاستغاثة، الندبة، الترخيم، الاختصاص...)؛
- التوابع (النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق، البدل).

وهذا البسط للموضوعات قائم على لوازم علمية هامة راعها المكودي في شرحه منها:

أ-شرح القاعدة: عرض المكودي للقواعد النحوية عرضا شاملا، ودعمها بالشواهد حينا والأمثلة حينا آخر، مستبعدا عنها أشكال الخلاف المعقدة، مركزا على أشهرها.

يقول شارحا قاعدة الإعمال في باب التنازع، وقد نبه على حكمه بما قال به الناظم.

"والثّاني أولَى عندَ أهْلِ البصْرَه واختَار عكسًا غيْرهُم ذا أسْره.

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول سبقه، والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الأول سبقه، والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، ذكر ذلك سيبويه وصرح الناظم بأهل البصرة، وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لأنه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة"[20].

ب-التعريفات: يلجأ المكودي في كثير من الأحيان إلى الاستعانة بهذا المقوم العلمي لبيان أحكام الباب، لذلك جاءت تعريفاته مشدودة إلى ما ورد في المتن من إضاءات، والقصد من ذلك "تحقيق صورة ذهنية للمصطلح المراد تعريفه في عقل الدارس"[21].

لقد تقيد المكودي بالتعاريف في شرحه، وهذه ميزة التفكير العقلي في النظر إلى المسائل، فهو لا يفتأ يبين في أغلب الأبواب حدود المصطلح وقيوده واثر ذلك في تعليم النحو، وهذا على جانب عظيم من الأهمية، على الرغم من أننا نجد مصنفات القدماء "تتفاوت أيضا في ذكر هذه المصطلحات والتعريفات خضوعا للمستوى التعليمي من جانب ولنضج المصطلح واستقراره ووضوحه من جانب آخر"[22].

ولسنا بحاجة إلى الإسهاب في التعريفات الواردة في الشرح، فحسبنا شاهدا على اهتمام المكودي بهذا قوله في باب التمييز شارحا المتن "التمييز هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الابهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله.

ويقال فيه في الاصطلاح: تمييز ومميز وتفسير ومفسر.

قال:

اِسْمٌ بِمُعَنًّى مِنْ مُبَيَّنِ نَكِرَهُ يُنَصَّبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

قوله (اسم) جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من استغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به، ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به، وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب، وفهم من قوله: بما قد فسره، أنّ الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة"[23].

فالمكودي لا يكتفي بالتعريف، وإنما يظهر للمتعلم عناصره ويخرج محترزات القيود من الشرح، دون أن يعرض لمناقشات تتعدى تلك القيود، محاولا من ذلك تقريب "الصورة الذهنية للمعرف بترتيب مكونات هذه الصورة"[24].

ج-التعليلات: يعتبر التعليل ركيزة منهجية في دراسة النظام التركيبي للغة فهو الذي "دفع الفكر البشري إل الرقي والنضج والتكامل"[25] عبر مراحل التطور النحوي، فكانت الحاجة إليه ملحة لاسيما في المنظومات والشروح، وذلك لأنه يهتم "أساسا بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات"[26].

فالتعليل نشاط ذهني مارسه النحاة وانعكس في اعمالهم بصورة واضحة، فنتج عن ذلك تقريب المسائل وتوضيحها، فهم يتخذون منه "وسيلة لشرح حكم نحوي، او تقريره، أو اقناع المتعلمين به، ولا سيما أن المعيار النحوي يستمد شيئا من قوته الاقناعية من العلل التي تسانده"[27]

ومن الطبيعي ان يشغل التعليل في شرح المكودي نسبة تتناسب مع مطالبه لأنه " أسلوب اقتضاه التعليم بتفسير الظواهر النحوية للدارسين"[28]، فهو " موظف لتسويغ المسألة النحوية وتبرير الحكم فيها"[29].

ولذلك نجد المكودي متقيدا بسمة التعليل في شرحه ومتسلحا بها حتى يبرهن على صحة ما يعلمه، ويكفي بيان ذلك من خلال بعض المسائل:

– يعلل المكودي لمسألة محذوف خبر المبتدأ معتمدا على ما جاء في المتن في قول الناظم:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ حَرْفُ جُرِّ نَاوِينَ مُعَنًّى كَائِنَ أَوِ اِسْتَقَرَّ

وإنما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة، لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد، ولذلك قدمه ووجهه، أن أصل الخبر الإفراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل"[30]

فقد استخدم المكودي التعليل لتبرير اختيار الإفراد خبرا محذوفا للمبتدأ، وهو اختيار قائم على أساس نظرية الأصل والفرع، كما علل راي البصريين وقواه بتعليله ما هو أصل في نظرية العمل؛

– كذلك يعلل المكودي لحذف كان بعد (أن) بالاطراد وحذف نون مضارعها في حالة الجزم بكثرة الاستعمال، فيقول:

" ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَبَعْدَ أَنَّ تَعْوِيضَ مَا عَنْهَا اِرْتَكَبَ كَمِثْلُ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاِقْتَرَبَ

يعني أن كان تحذف بعد (أن) ويعوض عنها (ما)، وفهم من قوله: (تعويض ما عنها) أنها لا يحذف اسمها معها (...)، ومثل بقوله: (أما انت برا فاقترب)، والتقدير: اقترب لان كنت برا، فحذفت كان وعوض عنها (ما) فانفصل الضمير الذي كان متصلا بها، وحذفت لام الجر، لان حذفها مع (أن) مطرد، ثم قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مَنْجزِم تُحْذَفُ نُونٌ وهْوَ حذْفٌ مَا أُلْتُزِم.

إذا دخل الجازم على مضارع كان، وهو يكون، سكنت نونه، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فنقول لم يكن، ويجوز بعد ذلك ان تحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال، فتقول: لم يك زيد قائما"[31]؛

فالمكودي في هذه التعليلات يقدم تفسيرا لما يؤثره من احكام نحوية، مدعومة بشواهد شعرية، ليزيل الغموض عنها، ويقويها، وذلك واضح في صدور النظم واعجازه؛

– تعليله إعمال لا النافية للجنس، معلقا على النظم في هذا الباب، فيقول: " وانما عملت عمل إنّ لأنها في النفي نظيرة إن في الايجاب، اذ إنّ توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفي، ولما كان عملها بالحمل على إن ضعفت، فلم تعمل إلا في النكرة"؛[32]

وهكذا يمكن القول بأنّ التعليل عند المكودي مجال من مجالات الشرح يشمل تعليل القواعد والاحكام والظواهر، ولم يأت على هامش عمله كما هو عند غيره، لأن علم النحو في جوهره علم يطمح " الى الشمول والى ابراز ما للقواعد التركيبية من وجاهة"[33].

د–التقسيمات: يتطلب النظر العلمي الى المادة النحوية مراعاة خاصية فكرية تعرف بالتقسيم، وهي خطوة مهمة، تتميز "بالرؤية التجريبية التي تحكم كل تطبيق"[34].

وبهذا فالتقسيم لازمة علمية ووسيلة منهجية لجأ اليها المكودي في شرحه على غرار الغاية التعليمية التي ألزمته الوقوف عند سمات التقسيم.

فمن عمله التقسيمي:

– التقسيم الثلاثي للكلمة: اسم وفعل وحرف، وهو تقسيم شائع، في التراث النحوي، وقد عده النحاة ضربا" من الأصول النحوية النظرية، فاجمعوا على ان الكلام اسم وفعل وحرف"[35]؛

– تناول المكودي خبر المبتدأ، فجعل التقسيم أساسا لفهم القاعدة، يقول معلقا على المتن " قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق، وذكر أن الجامد فارغ يعني أن الضمير نحو: زيد أخوك وأنت زيد، وأن المشتق يتحمل ضميرا مستكنا أي لا يظهر نحو: زيد قائم، ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو. والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل. ودخل في قوله: إن يشتق ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زيد تميمي وزيد أسد"[36].

فالمكودي في شرحه هذه القاعدة اهتدى إلى التقسيم الذي يلازم مادة الشرح كأساس عقلي عمل به علماء النحو القدماء، بيد أنه مال إلى البسط والتوضيح ما أمكن إلى ذلك سبيلا.

هـ التأويلات: يعكس الشرح عناية المكودي بمسلك التأويل الذي أسعفه في إدارة النصوص المخالفة للقياس، لذلك اتخذه الشارح لازمة منهجية تعينه على التوفيق بين البناء الظاهري للنص والبنية الأساسية له.

فالتأويل في الشرح محصور في "نطاق ما يخالف القواعد من النصوص شريطة أن تقبل هذه النصوص نوعا من " الافتراض " تصبح بمقتضاه موافقة للقواعد متسقة معها"[37].

فمن القواعد التي أخذ بها المكودي أن معمول خبر العامل لا يلي كان وأخواتها إلا إذا كان ظرفا أو حرف جر، لذلك لم يعارض الشارح التأويل في هذه المسألة، ورجح القول بتقدير ضمير الشأن في مثل قول الشاعر:[38]

قنافذُ هدّاجونَ حولَ بيوتهمْ بما كانَ إياهُمْ عطيةُ عوّدا

يقول الشارح معلقا: "يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوي في كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع الخبر"[39].

كما نجد من الافتراضات العقلية التي قال بوجوبها الحذف في مثل قوله تعالى:﴿ وَإِنْ **أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[40]، إذ اكتفى المكودي بالقول بحذف الفعل وإبقاء الفاعل وجوبا في هذا الموضع[41]، دون تفصيل في أسباب وجوب الحكم، وهذا مخالف لما ورد عن بعض النحويين إزاء حكم الوجوب فالحذف هنا محكوم بقاعدتين: أولاهما: أن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل وثانيهما أن الفاعل لا يتقدم على فعله[42].

وهكذا تتضح مقولة التأويل وأثرها في تسوية صنعة الإعراب على نطاق محدود في الشرح، وهو نطاق يعالج ما يتعدى القواعد من النصوص ليعيدها إلى أصلها ونظامها، وفي هذا تمحل وتكلف واضحين، لذلك لم يوسع الشارح دائرة التأويل حتى لا يضاعف من عناء المتعلمين في إدراك ظواهر اللغة والوعي بأساليب تأويلها.

2-5 . الخصائص التعليمية في الشرح: لقد التزم المكودي ببعض الاعتبارات التعليمية في شرحه، فذكر الشواهد وراعى الأحكام والقواعد في قالب نحوي مختصر، ترتب عنه مراعاة سمات تطلبها الشرح كالتفسير اللغوي للكلمات الغامضة، وإعراب أبيات النظم وبعض من الشواهد والامثلة بشكل مختصر غير مفصل، ووقف عند توجيه بعض العبارات التي تتحمل ذلك التعدد الإعرابي .....، وذلك حتى يبادر إلى الشرح فيتجنب التعقيد والتفصيل.

أولا: التفسير اللغوي: لقد عكس الشرح اهتمام المكودي بتفسير الكلمات في ثنايا المسائل المطروحة، لذلك جاءت لغة الشرح سهلة سلسلة، لا غموض فيها ولا تعقيد كما ليس في الشواهد النقلية ما يشعر بالتكلف والصعوبة في فهمها، ومع ذلك فإن أسلوب التحليل ألزم الشارح الوقوف عند بعض الكلمات التي توشك أن تلمح إلى شيء من الغموض.

. أشار إلى قول الناظم:[43]

وإنما تلزمُ فـعلَ مضمرٍ متصلٍ أو مفْهمٍ ذاتَ حرٍ

فقد عرف (الحِرَ) بأنه الفرج.[44]

– وأشار إلى قول الناظم: [45]

للرفع والنصب وجرٍّ ناصلحْ كأعرفْ بنا فإنّنَا نِلنَا المنحْ.

يقول الشارح: نلنا المنح جمع منحة وهي العطية.[46]

– يقول الناظم:[47]

ومنهُ منقولٌ كفضلٍ وأسَدْ وذُو ارتجالٍ كسعادَ وأُددْ.

يشرح الشارح فيقول: والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل[48]

– يقول الناظم:[49]

كأنّ زيدًا عَالِمٌ بأنّي كُفءٌ ولكن ابنهُ ذو ضِغَنْ.

يقول الشارح: الكفء: المثل، والضغن: العقد والعداوة[50]

– يقول الناظم:[51]

وراعِ ذَا الترتيبَ إلّا في الذِي كلَيْتَ فيهَا أو هُنَا غيرَ البذِي.

يقول الشارح: والبذي: الفاحش[52]

وهكذا لا يخفي ما في حرص المكودي من توضيح لدلالة الكلمات، وتأييد أهميتها في الشرح، وهذه من خصائص الأسلوب التعليمي الذي سيق للتوضيح والتيسير على خلاف ما غصّت به كتب النحو المطولة من التعقيدات وصعوبات.

ثانيا: أطراف الإعراب: يعد إعراب النصوص «سمة من سمات الاعمال التعليمية، لما يتضمنه الإعراب من لحظ العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجمل، والتعبير عن هذه العلاقات باستعمال المصطلحات النحوية"[53].

وشرح المكودي واحد من الشروح التي تمكنت من اضاءة جوانب إعراب المتن على نطاق واسع، بلغة نحوية سهلة لا تكلف فيها ولا تمحل، ولعل ما ورد في شرحه من أبيات معربة يوضح ذلك:

– أعرب المثال الصناعي في باب المعرب والمبني بقول الناظم:

" كجا أخو أبيك ذا اعتلا"[54]، فأخو مضاف إلى أبيك وأبي مضاف بكاف الضمير وذا مضاف إلى اعتلا؛[55]

– أعرب البيت المنظوم الخاص بجواز حذف العائد من الصلة إلى الموصول بكثرة في قوله:

"والحذف عندهم كثير مُنْجلي

في عائد متّصلٍ إن انتصبْ بفعل أو وصف كمنْ نرجو يهبْ"[56]

فقال: كمن نرجو نهب، فمن مبتدأ وهو منصوب بمعنى الذي، ونرجو صلته، ويهب خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: من نرجوه.

والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلي خبر بعد خبر، وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو ينجلي، وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلي، أو بالحذف فهو من باب التنازع؛[57]

– إعرابه أطرافا من النظم وعبارة من الشاهد الشعري في باب الإضافة، في قول الناظم:[58]

"لكن بشرطِ أن يكون ما حذفْ مماثلا لما عليهِ عطفْ"

ففي هذا البيت، يورد المكودي في شرحه الحكم أولا، على أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجرورا إذا حذف المضاف، إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على ما قبله لفظا ومعنى[59]، ثم يردفه بالإعراب بقوله:

أَكُلَّ اِمْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امرأ وَنَارَ تَوَقُّدٍ بِاللَّيْلِ نَارَا

فنار مضاف إليه كل، وحذف كل وبقي نار مجرورا لأنه المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى اسرى، وما موصولة واقعة على المضاف، وحذف صلتها وهي اسم يكون، ومماثلا خبر يكون، ولما متعلق

به، وما موصولة وصلتها قد عطف، وعليه متعلق بعطف، وفي عطف ضمير يعود على ما، والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه.[60]

فالإعراب في الشرح لم يأت مفصلا كما هو في كثير من الشروح، لأن الشارح قصد إلى الاختصار والاقتصار على بعض العبارات، لذلك لم يستوف الإعراب عبارات الشواهد كلها.

ثالثا: تعدد الأحكام النحوية بتعدد التوجيه النحوي: يعد تعدد الاحكام نتيجة من نتائج التوجيه، وهو مسلك من المسالك المؤثرة في الشرح، والمقصود بالتعدد هنا ذلك التتبع للاحتمالات الإعرابية "الجائزة والمحتملة في الجملة مناط الإعراب"[61].

ولذلك كان المكودي من الشراح الذين اتخذوا من التوجيه مطية للتعليم، حتى يصل في أمره إلى الشرح يؤيده ويقويه، وذلك "بتقليب اللفظ على وجوهه حتى يستقيم مع بقية الالفاظ في النظم، تبعا لسنن العربية"[62].

ومما نمثل له:

– تناول الشارح مسألة عطف الاسم على المنصوب ب (ما)، فأورد توجيهين مختصرين: [63]

1. إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف مقتضي الإيجاب تعين رفع الاسم المعطوف على أنه خبر لمبتدأ مرفوع.

2. إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف غير مقتضي للإيجاب جاز النصب والرفع والمختار النصب.

– تناول المكودي في شرحه مسألة العطف على اسم إن قبل استكمال خبر ما، فذكر وجهين أو توجيهين هما:[64]

1. النصب، وهو جائز، عطفا على اسم إن المنصوب.

2. الرفع على الموضع، أو على تقدير المرفوع مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه.

– ذكر المكودي توجيهين لبيت استشهد به في إعمال كأن مخففة في مثل قول الشاعر:[65]

ووجهٍ مشرقِ النّحر كأنْ ثديَاه حُقَّان.

1. أنه إذا خففت كأن لا تهمل، يقدر لها ضمير الشأن، والجملة بعده خبر لها.
2. يثبت في كأن الاسم المنصوب ولكنه قليل.[66]

على هدي هذا المفهوم، يقف المكودي عند معالجة ما يحتمل الوجوه من النصوص، لكنه لم يتوسّع في ايراد الحالات الإعرابية لما اختاره من تراكيب وذلك لأنه أراد الاختصار لا الاتساع والشمول، فمطالب الشرح لا تتطلب – في الغالب–ذلك التعدد والاحتمال.

6–خاتمة: من خلال ما تقدم يظهر أن البحث في مسألة النشاط النحوي عند المكودي ينتهي بنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط الآتية:

– نشاط المدرسة المغربية إنما هو نشاط إشعاعي، أسهم في بلورته علماء هذه المدرسة بفضل جهودهم النحوية؛

– بروز الاتجاه التيسيري في الدرس النحوي، وآية ذلك إطباق المغربيين على التأليف في النحو بقدر يسمح لهم بإحكام وإظهار الشروح النحوية للمتعلمين؛

– لا شك أن متطلبات عصر الانفتاح العلمي زمن عبد الرحمان المكودي هي التي حدت بالمؤلفين إلى التدرج في التأليف بخطى سريعة مكنت من الابتعاد عن التفسير الفلسفي لظواهر اللغة ومحاولة بسطها وتقريبها للمتعلمين على اختلاف مستوياتهم؛

– عرفت الشروح في بلاد المغرب حركة خاصة في التحصيل اللغوي نابعة أصلا من إنمامها بمبادئ فن العربية عند المشارق، ولذلك لا ننفي التأثر والامتداد الواقع بين الاتجاهين: المشرق والمغرب؛

– الشروح النحوية المغربية تجارب تعليمية خالصة تقف على أشكال القصور في الفهم وتعالج كيفيات التناول لموضوعات النحو والصرف؛

– من المؤكد أن شرح المكودي على الألفية شرح جد ناضج، استوفى لوازم العلم ومطالب التعليم، وهو شرح مختصر المادة، عظيم الفائدة، واضح المقصد، لاغموض فيه ولا تعقيد؛

–شرح المكودي على الألفية هو شرح مبسط للمادة المنظومة، مدعوم بالشواهد، بعيد عن الخلاف النحوي والوجوه الإعرابية التي لا يستفيد منها المتعلم؛

–أظهر المكودي في شرحه قدرة على العناية بالمادة النحوية من حيث بسط القواعد وإيراد التعريفات، والتقسيمات والتأويلات بقدر دفعه إلى مراعاة خصوصية التعليم في الشرح؛

–تقيد المكودي من جانب آخر بالخصائص التعليمية بالشرح وهي خصائص مطلوبة في عرض المسائل النحوية بسلاسة ورفق دون تكلف أو تصنع، كإلزام الشخص التفسير اللغوي وتوجيه ما تيسر من الشواهد مع الاحتفاء بالأمثلة المصنوعة وما تتحمله بعض الأدلة النقلية من تعددات إعرابية خاصة.

قائمة المصادر والمراجع:

. المصحف الشريف برواية حفص عن عامر.

1– د/ رشيد حليم، أصول النحو العربي عند ابن جني (دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، د ط، (2010).

2– د/أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو (دراسة في كتاب الأصول) دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط1، (2009).

3– د/ يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر (القاهرة)، ط1، (1998).

4- د/ محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق (القاهرة)، ط1 (1996).

5- د/ محمد المختار ودأباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب دار الكتب العلمية (بيروت . لبنان)، ط2، (2008).

6- د/ علي ابو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع (القاهرة)، ط1، (2007).

7- د/ جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين (دراسة ابستمولوجية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، د ط، د ت.

8- د/ طه صالح آمين آغا، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند القراء في "معاني القرآن"، دار المعرفة، (بيروت – لبنان)، ط1، (2007).

9- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تر: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل (بيروت)، د ط،(1998).

10-المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح)، شرح المكودي على الألفية في عمليتي الصرف والنحو، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)، ط1 (1996).

11-المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي (بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان)، منشورات كلية الآداب (منوبة . تونس) ط2، 2004.

12-صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع د ط،(2005).

13-د/ محمد عبدو فلفل، اللغة الشعرية عند النحاة (دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي)، دار جرير للطباعة والنشر والتوزيع (عمان)، ط1، (2007).

14- د/ علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، د ط، (2007).

15- د/ كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع (عمان) ط1، (2007).

16- د/ محمود نجيب، المنظومات النحوية وشروحها (حلقة من تاريخ النحو)، دار الفارابي للمعارف، ط1، (2001).

17- د/ محمد ابراهيم عبادة، النحو العربي (أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه) مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب (القاهرة) ط1،(2009).

18- د/ حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع (عمان – الأردن)، ط1، (2000).

19- د/ مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) مطبعة النجاح (الدار البيضاء)، ط1، (2004).

الهوامش:

[1] – د/ محمد ابراهيم عبادة، النحو العربي (أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه) مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب (القاهرة)، ط1، 2009، ص: 313.

[2] – د/ علي ابو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع (القاهرة)، ط1، 2007، ص:128.

[3] – المرجع نفسه، ص: 128.

[4] – د/ يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر (القاهرة)، ط1، 1998، ص: 32.

[5] – ينظر: د/ محمد ابراهيم عبادة، النحو العربي (أصوله، وأسسه وقضاياه وكتبه)، ص: 275، 276.

[6] – ينظر: د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص:38-41.

[7] – ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تر: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل (بيروت)، د ط، 1998، ص:19.

[8]– ينظر: المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)، ط1، 1996، ص: 06.

[9] – ينظر: صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2005، ص: 164.

[10] – د/ محمد المختار ودأباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية (بيروت . لبنان)، ط2، 2008، ص:379.

[11] – د/ علي ابو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص: 126.

[12] – ينظر: المرجع السابق، ص: 382.

[13] – ينظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 06.

[14] – ينظر: المرجع السابق، ص:384.

[15] – المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 07.

[16] – المرجع نفسه، ص: 164.

[17] – د/ محمد عبدو فلفل، اللغة الشعرية عند النحاة (دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي)، دار جرير للطباعة والنشر والتوزيع (عمان)، ط1، 2007، ص: 32.

[18] – د/ محمود نجيب، المنظومات النحوية وشروحها (حلقة من تاريخ النحو، دار الفارابي للمعارف، ط1، 2001، ص:33.

[19] – د/ مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية) مطبعة النجاح (الدار البيضاء)، ط2004،1، ص: 34.

[20] – المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 102.

[21] – د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص:143.

[22] – د/ محمد ابراهيم عبادة، النحو العربي (أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه)، ص:266.

[23] – المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص:131.

[24] – د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص: 144.

[25] – د/أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو (دراسة في كتاب الأصول)، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص: 199.

[26] – د/ جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين (دراسة ابستمولوجية)، مؤسسة الثقافة الجامعية، د ط، د ت، ص:11.

[27] – د/ حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع (عمان – الأردن)، ط1، 2000، ص:51.

[28] – د/ كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع (عمان)، ط1، 2007، ص: 43.

[29] – د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص: 147، 148.

[30] – المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 47.

[31] – المرجع نفسه، ص: 57

[32] – المرجع نفسه، ص: 73.

[33] – دار رشيد حليم، أصول النحو العربي عند ابن جني (دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، د ط، 2010، ص: 169.

[34] – د/ علي أبو المكارم، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، د ط، 2007، ص:159.

[35]– ظاهرة الاسم في التفكير النحوي (بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان) المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب (منوبة . تونس)، ط2، 2004، ص: 40.

[36]– المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 46،47.

[37]– د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص: 156.

[38]– المرجع السابق، ص:55.

[39]– المرجع السابق، ص: 56.

[40]– التوبة: 06.

[41]– المكودي، ينظر: شرح المكودي على الألفية، ص: 85.

[42]– ينظر، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق (القاهرة) ط1 1996، ص: 216، 217.

[43]– المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 85

[44]– ينظر: المرجع نفسه، ص:85.

[45]– المرجع نفسه، ص: 23.

[46]– ينظر: المرجع نفسه، ص:23.

[47]– المرجع نفسه، ص:29.

[48]– ينظر: المرجع نفسه، ص:29.

[49]– المرجع نفسه، ص:56.

[50]– ينظر: المرجع نفسه، ص:56.

[51]– المرجع نفسه، ص56.

[52]– ينظر: المرجع نفسه، ص:56.

[53]– د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص:231.

[54]– المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 16.

[55]– ينظر: المرجع نفسه، ص:16.

[56]- المرجع نفسه، ص:39.

[57]- ينظر: المرجع نفسه، ص:39.

[58]- المرجع نفسه، ص:156.

[59]- ينظر: المرجع نفسه، ص:156.

[60]- ينظر: المرجع نفسه، ص:157،156.

[61]- د/ علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص:235.

[62]- د/ طه صالح أمين آغا، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن" دار المعرفة، (بيروت – لبنان)، ط1، 2007، ص:18.

[63]- ينظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية، ص: 58.

[64]- ينظر: المرجع نفسه، ص:69.

[65]- المرجع نفسه، ص:72.

[66]- ينظر: المرجع نفسه، ص:72-73.